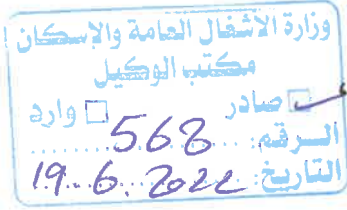




2022/06/15م

15 ذو القعدة 1443هـ



حفظه الله،،،

سعادة الأخ/ م. عبد الفتاح الزريعي  
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ مسودة اتفاقية التعاون المشترك بخصوص آلية  
ضبط جودة مواد البناء ومراقبة المختبرات الهندسية

بداية تهديكم وزارة الأشغال العامة والإسكان أطيب تحياتها وتتمنى لكم من الله التوفيق والسداد،  
وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وفي إطار التعاون المشترك مع وزاراتكم الموقرة، فإننا نرفق لسعاتكم مسودة  
اتفاقية التعاون المشترك مع وزاراتكم الموقرة بخصوص آلية ضبط جودة مواد البناء ومراقبة المختبرات الهندسية.  
نأمل من سعاتكم التكرم بالإيعاز لمن يلزم طرفكم نحو الاطلاع على الاتفاقية المذكورة ودراسة بنودها  
ليتم التوقيع عليها من قبل الأطراف الثلاثة المعنية.

للتنسيق والمتابعة م. سامر أبوغالي جوال رقم (0599484656).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



م. ناجي يوسف سرخان

وكيل الوزارة



م. يعقوب الخضور  
م. مصطفى شحاته  
22.6.2022

نسخة إلى:

- وحدة السياسات وتطوير الأداء المؤسسي.
- وحدة المختبرات وضبط الجودة.
- الملف



وزارة الأشغال العامة



مؤسسة المواصفات والمقاييس



وزارة الاقتصاد الوطني

والإسكان

### اتفاقية التعاون المشترك بخصوص آلية ضبط جودة مواد البناء ومراقبة المختبرات الهندسية

#### طرف أول:

وزارة الأشغال العامة والإسكان، ويمثلها عطوفة المهندس ناجي يوسف سرحان بصفته وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان، ويشار إليها في هذه الاتفاقية بالطرف الأول

#### طرف ثاني:

وزارة الاقتصاد الوطني، ويمثلها عطوفة المهندس عبد الفتاح الزريعي بصفته وكيل وزارة الاقتصاد، ويشار إليها في هذه الاتفاقية بالطرف الثاني

#### طرف ثالث:

مؤسسة المواصفات والمقاييس، ويمثلها سعادة المهندس عماد الحوراني بصفته مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس، ويشار إليها في هذه الاتفاقية بالطرف الثالث

#### مقدمة:

حيث أن وزارة الاقتصاد الوطني هي الجهة الرسمية المخولة بحماية المستهلك ومنح رخص الاستيراد وتطوير القطاعات الانتاجية.

وحيث أن مؤسسة المواصفات والمقاييس هي الجهة الرسمية المخولة بإعداد المواصفات القياسية الفلسطينية ومنح علامة الجودة الفلسطينية وإجراء معايرة أدوات وأجهزة القياس القانونية والصناعية وتقديم خدمات الفحوصات للمنتجات والتحقق من مطابقة البضائع المستوردة للمواصفات الفنية.

وحيث أن وزارة الأشغال العامة والإسكان هي الجهة الرسمية المخولة بمتابعة ومراقبة شركات ومصانع مواد البناء العاملة في مجال صناعات الإنشاءات، بالإضافة الى متابعة ومراقبة المختبرات الهندسية العاملة في مجال الإنشاءات.

وحيث أن العلاقة بين وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس هي علاقة تكاملية، وحيث أن الأطراف الثلاثة يرغبوا بتنظيم آلية التعاون بخصوص ضبط جودة مواد البناء ومراقبة المختبرات الهندسية، فقد تم الاتفاق على البنود الموضحة أدناه.

#### بنود الاتفاقية:

1. يتولى الطرف الثاني متابعة إجراءات حصول الشركات والموردين على إذن الاستيراد لمواد البناء والصناعات الإنشائية، على أن يتم تزويد المورد بالمواصفات الفنية المتعلقة بالمواد التي يرغب في توريدها من خلال الطرف الثالث وذلك قبل التوريد، ومن ثم تتولى اللجنة المشتركة فحص المواد الإنشائية الموردة وذلك قبل السماح بدخولها قطاع غزة، على أن يتم اشعار الموردين بذلك وتحميلهم لأية تبعات مالية أو قانونية فيما يخص التحفظ على المواد و الفحوصات الهندسية أو ما يخص التصرف في المواد الإنشائية في حال عدم مطابقتها للمواصفات التي تم اشعار المورد بها قبل التوريد.
2. يتولى الطرف الثاني منح الترخيص الصناعي وتجديده لشركات ومصانع مواد البناء والصناعات الإنشائية، ويتولى الطرف الأول اصدار شهادات ضبط الجودة بتوقيع مشترك مع الطرف الثالث ومن ثم يتولى الطرف الأول متابعة ومراقبة منتجات شركات ومصانع مواد البناء والصناعات الإنشائية الحاصلة على شهادة ضبط الجودة.
3. يتم ادراج شهادة ضبط الجودة الصادرة بناء على قرار اللجنة المشتركة كشرط للحصول على الترخيص الصناعي أو تجديده لشركات ومصانع مواد البناء والصناعات الإنشائية.
4. يتولى الطرف الأول متابعة ومراقبة المختبرات الهندسية العاملة في مجال الإنشاءات ويصدر شهادة الاعتماد بناء على قرار اللجنة المشتركة وبتوقيع مشترك مع الطرف الثالث.



وزارة الأشغال العامة



مؤسسة المواصفات والمقاييس



وزارة الاقتصاد الوطني

والإسكان

5. يتولى الطرف الثالث توفير نسخة حديثة من المواصفات القياسية الفلسطينية لكل ما يتعلق بالمواد الانشائية والمختبرات الهندسية العاملة في مجال الانشاءات بما يشمل طرق اخذ العينات ومواصفات أجهزة الفحص وطريقة اجراء الفحوصات وحدود القبول للنتائج.
  6. يتولى الطرف الثالث إعداد المواصفات الفنية الجديدة لأي مواد انشائية حديثة أو أعمال حديثة تتعلق بالمواد الانشائية أو المختبرات الهندسية.
  7. تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة واعتماد وتصنيف مواد البناء والصناعات الإنشائية والمختبرات الهندسية العاملة في مجال الإنشاءات، على أن تتكون من:
    - a. مدير عام وحدة المختبرات وضبط الجودة بوزارة الأشغال العامة والإسكان - رئيساً
    - b. مدير دائرة الخدمات الفنية بمؤسسة المواصفات والمقاييس - عضواً
    - c. مدير دائرة التأهيل والجودة بمؤسسة المواصفات والمقاييس - عضواً
    - d. مدير دائرة ضبط الجودة بوزارة الأشغال العامة والإسكان - عضواً
    - e. مدير دائرة المختبرات بوزارة الأشغال العامة والإسكان - عضواً
  8. يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ التوقيع عليها، ويتم تقييم العمل بها سنوياً وأي تغيير لأي بند من بنودها لا يتم إلا بموافقة جميع الأطراف كتابياً.
- تم التوقيع على ثلاثة نسخ من هذه الاتفاقية واحتفظ كل طرف بنسخة منها بتاريخ ---/6/2022م

عن الطرف الثالث  
مؤسسة المواصفات والمقاييس  
يمثلها مدير عام المؤسسة

عن الطرف الثاني  
وزارة الاقتصاد الوطني  
يمثلها وكيل وزارة الاقتصاد

عن الطرف الأول  
وزارة الأشغال العامة والإسكان  
يمثلها وكيل وزير الأشغال العامة والإسكان

المهندس/ عماد الحوراني

المهندس/ عبد الفتاح الزريعي

المهندس/ ناجي يوسف سرحان